هيئة المواصفات والمقاييس توضح بشأن تداول إشاعات انتشار إسطوانات غاز مغشوشة بالأسواق

الأمناء/خاص:

أصدرت الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة توضيحا حول حقيقة إشاعات تداولها ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي بشأن إنتشار أسطوانات غاز الطبخ المنزلي, صينية مغشوشة ورديئة الجودة وخطيرة تنفجر عند الاستخدام, وتباع في الأسواق بمحافظة حضرموت.

حيث أصدر مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة المهندس «حديد الماس» توضيحا حول تلك الشائعات قال فيه بأن الخبر الذي تم نشره وتداوله بهذا الشأن لا صحة له وعار من الحقيقة, مشيرا إلى أن الصورة التي انتشرت لاسطوانة الغاز تخص إسطوانة تم فحصها وإجراء إختبار تفجير لها في عام 2013م وطلبت حماية المستهلك بعض العينات بعد الإختبار لعرضها للتعريف بدور هيئة المواصفات في حماية المستهلك.

وأبدى مدير عام الهيئة استغرابه من تأليف أخبار كاذبة ومغلوطة هدفها ترويع المواطنين.

وأكد مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة على أن الهيئة تتخذ إجراءات صارمة ومشددة على منتج إسطوانات الغاز المنزلي للطبخ ومحابسها (أي الصمامات) لما لها من أهمية ومخاطر على السلامة العامة , مشيرا إلى إخضاع الهيئة الإسطوانات للفحص والاختبار داخليا لدى الهيئة وخارجيا في مختبرات الجمعية الملكية بالأردن.

ونوه مدير عام الهيئة إلى أن الهيئة عممت لكافة فروعها ومكاتبها بالمنافذ البحرية والجوية والبرية بعدم السماح بدخول أي شحنات لاسطوانات الغاز وصماماتها إلا بعد إخضاعها للفحص والاختبار وثبوت مطابقتها للمواصفات القياسية وأنها آمنة للإستخدام قبل الإفراج عن اي شحنات.

ولأهمية ماجاء في توضيح مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة المهندس/ حديد الماس «الأمناء» تنشر التوضيح كاملا والذي جاء فيه التالي :

منتج اسطوانات الغاز لا يمكن معرفة خصائصه ومواصفاته من حيث انه جيد او رديء بمجرد النظر او الفحص الظاهري اطلاقاً .. كون اختبارات الاسطوانات تتمثل في فحوصات ميكانيكية وكيميائية هي (اختبار مقاومة الشد لمعدن جسم الاسطوانة وكذلك مقاومة الشد لمنطقة اللحام واجهاد الخضوع والنسبة المئوية للاستطالة واختبار مقاومة الاسطوانة للانفجار ومقاومة الضغط الهيدروليكي ومدى الانتفاخ اثناء الانفجار

وفحوصات سمك معدن الاسطوانة والنسب الكيميائية لكلا من (الكربون والفسفور والكبريت والمنجنيز والسليكون) وفحوصات اللحام ومقاومة الطلاء للخدش وقياس الابعاد ... وجميع هذه الفحوصات الغير نظرية هي التي من خلالها نحدد ان الاسطوانة جيدة او رديئة ، خطرة أو آمنة لأن الإسطوانة لا يمكن تقييمها ظاهرياً وحسياً (نلمسها ، نشمها ، نتذوقها).

ثانيا مصطلح اسطوانات رديئة وتتفجر وايضاً الصورة: انفجار الاسطوانة نتيجة تسرب حادث تسرب للغاز يسبب حدوث انفجار لا تجد معه الا شظايا الاسطوانة اما اختبار التفجير فهو تفجير الاسطوانة بملئها تدريجياً بالماء والصابون في جهاز التفجير الى ان تنفجر ويكون نتيجة الانفجار حدوث قطع في الاسطوانه بعد الانتفاخ لجسم الاسطوانة والانتفاخ شرط ومتطلب ان يحدث قبل الانفجار.

الهيئة تتخذ اجراءات صارمة ومشددة في الرقابة على منتج اسطوانات الغاز ومحابسها اي الصمامات لما لها من اهمية ومخاطر على السلامة العامة حيث يمثل كل منتج مستقل بذاته ويتم اخضاع الاسطوانات للفحص والاختبار داخليا لدى الهيئة وخارجيا في مختبرات الهيئة السعودية للمواصفات وتخضع المحابس اي الصمامات للفحص في مختبرات الجمعية الملكية بالمملكة الاردنية الهاشمية كما عممت الهيئة لكافة فروعها ومكاتبها بعدم السماح بدخول اي شحنات لاسطوانات الغاز والصمامات المستورة اكانت مركبة عليها او بشكل مستقل الا بعد اخضاعها للفحص والاختبار وثبوت مطابقتها للمواصفات وانها آمنة للاستخدام قبل الافراج عن اي شحنات.

والخبر الذي تم نشرة عار من الحقيقة والصحيح ان الصورة تخص اسطوانة تم فحصها اختبار التفجير في العام 2013م وطلبت حماية المستهلك بعض العينات بعد الاختبار لعرضها للتعريف بدور الهيئة في حماية المستهلك.. ونستغرب من تأليف اخبار كاذبة هدفها ترويع المواطنين.

مشروع «عدن نت» صفقة لدعم الفساد

الأمناء/خاص:

ما يحدث في شركة الاتصالات «عدن نت» في العاصمة عدن من استغلال بحق للمواطن أمر يجلب الاستغراب والاشمئزاز، ففي حين تطلب الشركة مبالغ طائلة من المستهلكين لتوفير مودمات «عدن نت»، فإنها، رغم أسعارها الخيالية،

لا توفرها بسهولة وتقابل المواطن بالحجج الواهية، ويضطرُ المواطن لشرائها من السوق السوداء بأسعار تفوق أسعارها المعروضة، حيث وصلت أسعار مودمات «عدن نت» في سوق السوداء إلى أكثر من 120 ألف ريال، في حين تعرضها الشركة للمواطنين بأسعار لا تتجاوز الـ 53 ألف ريال، وهذا السعر يعتبر مرتفع نظرًا للأوضاع المتدهورة التي يعيشها المواطن في عدن وبقية المحافظات الجنوبية.

إن استمرار هذا الأمر بهذه الطريقة جعل رائحة الفساد تفوح ومنذ بداية تأسيس «عدن نت» ودخولها السوق، والأمر المثير أنها لا تتبع إداريا وماليا مؤسسة الاتصالات الحكومية بل انها سلطة ذات سيادة لحالها، وهذا الأمر قائم تحت مظلة الحكومة الشرعية التي أصبحت تتخبط في بحر من الفساد، وأصبح معالجة هموم المواطن في هذا الجانب أمر لا يهمها ما دامت تجني ثمار فسادها من هذه الشركة.

ببساطة.. المواطنون يعانون حاليا مشاكلٍ كبيرة في الاتصالات وشبكات النت، وصار توفرها حلما يراوده، ومع دخول «عدن نت» استبشرنا بزوال محنة ومعوقات الاتصالات والإنترنت بقدوم شبكة ومودمات شركة عدن إلا أن المشكلة لم تنتهي، وقام هوامير الفساد بألتهام مشروع «عدن نت» وحرمان المواطن من خدماتها» .

مطالب بعودة أول بث محطة تلفزيونية في شبة الجزيرة العربي

الأمناء/خاص:

نفذ الموظفين والمتعاقدين في إذاعة وتلفزيون عدن وقفة إحتجاجية امام مبنى الاذاعة والتلفزيون بمديرة التواهي بعد مرور أربعة أعوام من الاقصاء والتهميش الذين تعرضوا له من قبل الجهات المختصة، مستنكرين المماطلة والتسويف في عودة بث اذاعة وتلفزيون عدن من أرض الوطن، حيث يعتبر تلفزيون عدن أول محطة تلفزيونية في شبة الجزيرة العربية.

وأكد الموظفين والمتعاقدين المحتجين أن ما جعلهم يثورون ويحتجون هو «التجاهل والمماطلة واستغباء العقول بوعود الزيف والسراب» من قبل وزارة الاعلام ، الامر الذي دفعهم الى تنفيذ وقفتهم الاحتجاجية والاستمرار والتصعيد إلى إعتصام مفتوح للمطالبة بعودة بث إذاعة وتلفزيون عدن من أرض الوطن وعودة العاملين للدوام الرسمي، مناشدين بذات الوقت فخامة رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي ورئيس الحكومة دكتور معين عبدالملك ونائب رئيس الوزراء اليمني ووزير الداخلية أحمد الميسري بالوقوف إلى جانبهم و تحقيق مطالبهم .

ورفع الموظفين والمتعاقدين في إذاعة وتلفزيون عدن لافتات كتب عليها : (افرجوا عن اذاعة وتلفزيون عدن) (نطالب بعودة بث اذاعة وتلفزيون عدن من ارض الوطن) (لا.. لتهميش ولا ..للاقصاء).. (نطالب بعودة العاملين للدوام الرسمي في إذاعة وتلفزيون عدن).

والى ذلك اضطر بعض الموظفين والمتعاقدين المحتجين الى امتهان أعمال حرة بمنأى عن مجال تخصصهم وخبرتهم العملية حتى يتمكنوا من مواجهة أعباء الحياة وإعالة اسرهم في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمروا بها.

نداء استغاثة لايقاف اعمال هدم لمعبد في كريتر

الأمناء/خاص:

وجهت خبيرة الاثار د. اسمهان العلس نداء استغاثة لإيقاف اعمال هدم معبد الخساف في كريتر، والتي بدأت مساء يوم أمس الاول.

ونشرت العلس تصريح صحفي والذي جاء فيه:» في وقت تجتهد سفيرة الاتحاد الأوروبي مشكورة على تكرار زيارتها الدورية لمدينة عدن بهدف تمويل مشروع إعادة تأهيل المعالم المتضررة من الضربات العسكرية يجري العبث بمعبد الخساف بهدف هدمه .

كما تنتشر العشوائيات في جوانب الصهاريج وقصر السلطان .

ويحيط العبث القبيح بقلعة صيّرة وتتقدم البسطات واجهة المتحف الحربي وتتحول قلاع تاريخية في جبل البادري في المدينة ذاتها الي بيوت خاصة .

وتتزاحم العشوائيات في جبال عدن قاطبة ذات الصفحة البركانية الرافضة للتدخلات البشرية .

وتمتد ألسنة رملية باتجاه بحر صيّره، وغيرها من التدخلات العابثة بالسمات الطبيعية والتاريخية للمدينة التاريخية دون ضبط وحساب أو رادع .

وفي مثل هذا الظرف الذي لم تشهدها عدن في تاريخها الطويل فإننا نعلـَن إدانتنا لكل ما يحدث هذه المدينة الطاهرة السمحاء ذات الأبعاد التنموية .

ونستنكر التجاهل المقصود للعبث بالموروث الثقافي بكل مكونات في عدن ،وذلك من قبل الجهات الرسمية في مستوياتها المختلفة ابتداء برئاسة الوزراء، ووزارة الثقافة والسلطة المحلية في محافظة عدن والسلطة المحلية في مديرية صيّرة والهيئة العامة للمدن التاريخية والهيئة العامة للآثار والمتاحف في عدن.

ومالم يأخذ الأخ معالي رئيس الوزراء المبادرة بدراسة الوضع العام للموروث الثقافي لعدن واتخاذ الإجراءات الضابطة للعبث بهذا الموروث ومحاسبة الجهات الرسمية المسئولة عن صون وحماية المعالم والآثار ، وتفعيل القوانين النافذة في حماية الوجه الثقافي والطبيعي لعدن فإن المسئولية التاريخية ستتحملها الجهات الرسمية مجتمعة .

كما أننا نرفض سياسة التعامل بالفعل ورد الفعل القاصرة التي تتعامل بها الجهات المسئولة عند الإبلاغ عن بناء عشوائي في هذه المدينة .

وندعو الأخ معالي رئيس. الوزراء الي التدخل العاجل لوقف العبث ، ورسم سياسة عامة لإدارة المدينة التاريخية وتفعيل القوانين الضابطة للنظام والمحاسبة لمن تقاعس في مهامه المحددة لصون الموروث الثقافي لعدن وإن الوضع العبثي بالوجه الثقافي العام لمدينة تستلزم خصوصيتها التعامل معها بأعلى درجة من المسئولية حتى لا يصبح العبث بتاريخية عدن جزءا من الحرب عليها «.